A

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي

ليما، بيرو، 24-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

مسودة تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية

الموجز

أحاط الجهاز الرئاسي علمًا في دورته العاشرة المنعقدة في عام 2023، بموجب القرار 2023/7 بالخطوط العريضة التفصيلية لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية، على النحو المطلوب في دورته التاسعة. كما أحاط علمًا بطلب تحديد التقييم للتدابير التي تحدّ من إعمال حقوق المزارعين.

كما قرر الجهاز الرئاسي إعادة دعوة فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين (فريق الخبراء) للانعقاد، وتكليفه بجملة أمور من بينها *"إجراء استعراض للخطوط العريضة لتقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية والموافقة عليها، على النحو الوارد في الملحق 1 من القرار، مع مراعاة جميع الإسهامات الواردة"*؛ و*"استعراض تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية، وعرض الاستنتاجات على الجهاز الرئاسي في دورته الحادية عشرة"*.

وأعدّت الأمانة مسودة تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية، بناء على الخطوط العريضة التي اتفق عليها وأقرّها فريق الخبراء، وهي تشمل المدخلات والاقتراحات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة والجهات صاحبة المصلحة من خلال إسهاماتها.

وواصل فريق الخبراء في اجتماعه السادس استعراض مسودة التقييم، وقدّم تعليقات ومشورة إضافية بشأنها إلى الأمانة لوضع اللمسات الأخيرة عليها.

وتعرض هذه الوثيقة مسودة تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية (مسودة التقييم)، بصيغتها النهائية التي وضعتها الأمانة.

ويقدّم هذا الموجز لمحة عامة موجزة عن مسودة التقييم. وستُترجم الوثيقة كاملة إلى اللغات الرسمية ذات الصلة. وستُتاح على الموقع الإلكتروني للمعاهدة عقب الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي.

يمكن الاطلاع على وثائق منظمة الأغذية والزراعة والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على الموقع:

https://www.fao.org/plant-treaty/events/events-detail/Eleventh-Session-of-the-Governing-Body/ar

التوجيهات المطلوبة

إنّ الجهاز الرئاسي مدعو إلى النظر في مسودة تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية وتقديم التوجيهات بشأن مواصلة صياغتها واستخدامها من أجل تعزيز تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية، مع مراعاة توصيات فريق الخبراء الواردة في الوثيقة IT/GB-11/25-13.2 وعناصر القرار المحتمل الواردة في الوثيقة IT/GB-11/25-13.

مسودة تقييم حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية

القسم 1- الموجز

يعرض هذا الموجز لمحة عامة عن حالة تنفيذ المادة 9 من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية)، وجرى تقسيمه بحسب المجموعات الإقليمية. وهو يعكس تنوّع التدابير والتجارب والتحديات التي تمت مواجهتها عبر أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأدنى، وأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ. ورغم إحراز فرادى البلدان تقدمًا في الاعتراف بالمادة 9 - حقوق المزارعين - ودعم تنفيذها، إلا أن طبيعة والتنفيذ ونطاقه يتفاوتان بين الأقاليم وضمنها، مما يعكس اختلاف السياقات والأولويات والقدرات الوطنية.

ويقدّم الموجز التالي توليفًا مقتضبًا للجهود المبذولة، بحسب الأقاليم، للاعتراف بمساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية وتنميتها، علاوة على حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتعزيز تقاسم المنافع الناتجة عن استخدامها، والترويج للمشاركة في عملية اتخاذ القرار، ودعم حقوق المزارعين في حفظ البذور/مواد الإكثار المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها. كما يسلّط الضوء على التحديات المستمرة، والاحتياجات الناشئة والممارسات الواعدة التي يمكن أن ترشد الإجراءات المستقبلية للأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة.

النتائج الرئيسية

اتخذت جميع الأقاليم خطوات من أجل إعمال حقوق المزارعين، وعكس ذلك سياقات قانونية وثقافية واجتماعية واقتصادية متنوعة. وتشمل هذه الخطوات الاعتراف بمساهمات المزارعين، وحماية المعارف التقليدية، ومبادرات تقاسم المنافع، والحوكمة التشاركية، ودعم نظم المزارعين للبذور. واعتمدت بعض البلدان سياسات شاملة، في حين تعتمد بلدان أخرى على مبادرات قائمة على المشاريع أو مبادرات تقودها المجتمعات المحلية. وغالبًا ما يكون التنفيذ مخصصًا أو معتمدًا على تمويل خارجي. ولا تزال التشريعات الشاملة لحقوق المزارعين نادرة، حيث يتم دمج معظم الأحكام ضمن أطر قانونية أوسع.

الاعتراف بمساهمة المزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية:

يتزايد الاعتراف بمساهمة المزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية الهائلة في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية وتطويرها في جميع الأقاليم، ويتم ذلك غالبًا من خلال الجوائز، وبنوك البذور المجتمعية، ومعارض البذور أو التنوع البيولوجي، وتسميات التراث الزراعي وبرامج صون الموارد.

حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة:

اعتمدت العديد من البلدان أطر الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، واستراتيجيات التنوع البيولوجي، ومناطق صون الموارد التي تقودها الشعوب الأصلية، والسجلات المجتمعية، ومبادرات التوثيق، والبروتوكولات البيولوجية الثقافية، وغيرها من المبادرات المجتمعية الرامية إلى حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. غير أن

محدودية الإنفاذ، والقيود على الموارد، والتآكل المستمر للممارسات الزراعية التقليدية غالبًا ما تعيق الحماية الفعالة.

تقاسم المنافع:

تُعدّ المنافع غير النقدية، مثل الحصول على الموارد الوراثية من المجموعات الموجودة خارج المواقع الطبيعية، والوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات التي تعزز حقوق المزارعين وتدعم المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والتربية التشاركية للنباتات، وبناء القدرات، ودعم نظم البذور المجتمعية، وتطوير أسواق المنتجات المشتقة من الأصناف والسلالات المحلية، وتشجيع استهلاكها، من أكثر أشكال تقاسم المنافع شيوعًا. ورغم وجود أحكام قانونية لتقاسم المنافع النقدية في بعض الأقاليم، إلا أن التنفيذ العملي لا يزال محدودًا في بعض السياقات.

مشاركة المزارعين في عملية اتخاذ القرار:

يجري تطوير آليات تضمن المشاركة الكاملة والفعالة للمزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات، بما في ذلك الهيئات الاستشارية واللجان الفنية والمنصات المتعددة أصحاب المصلحة وهياكل الحوكمة المجتمعية. غير أن ضمان المشاركة الفعّالة لا يزال يمثّل تحديًا رئيسيًا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مشاركة المزارعات في المنتديات السياسية محدودة في بعض السياقات.

حقوق المزارعين في حفظ البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها:

يتم الاعتراف في الأقاليم بحقوق حفظ واستخدام وتبادل وبيع البذور بدرجات متفاوتة. وتستمر الممارسات التقليدية لحفظ البذور واستخدامها ومشاركتها وتبادلها، وغالبًا ما يتم ذلك من خلال نظم البذور التي يديرها المزارعون، ولكنها تخضع في كثير من الأحيان للقيود التي تفرضها الأطر التنظيمية التي تعطي الأفضلية لنظم البذور الرسمية وحقوق مربي النباتات في بعض الأقاليم.

الثغرات والاحتياجات:

لا يزال تشتت الأطر القانونية، ومحدودية التنسيق المؤسسي، وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية وطابعها المؤقت في كثير من الأحيان، والعوائق التنظيمية والعوائق في الأسواق التي تواجه نظم البذور التي يديرها المزارعون، وضعف الوعي العام، يعيق التقدم المحرز نحو إعمال حقوق المزارعين. كما تفرض أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ويشمل ذلك في بعض الأقاليم العوائق المتعلقة بالمنظور الجنساني، وعدم المساواة في الحصول على الأراضي، وغيرها من القيود، قيودًا إضافية.

أفريقيا

قامت البلدان في أفريقيا باعتماد أو تطبيق تدابير لتعزيز حقوق المزارعين، ولكنّ هذه التدابير لا تزال في كثير من الأحيان متفاوتة ومحدودة في نطاقها واستدامتها. وعلى الرغم من اعتماد عدد قليل من البلدان قوانين وإعلانات تتناول حقوق المزارعين، إلا أن معظمها أدرج أحكامًا ذات صلة

في أطر تشـــريعية أوســـع نطاقًا تتعلق بالزراعة أو التنوع البيولوجي أو الحصـــول على الموارد وتقاســم منافعها. غير أن محدودية الإرادة الســياســية وضــعف الإنفاذ وعدم كفاية الموارد المالية والفنية غالبًا ما تعيق تنفيذ هذه الأحكام.

ويتزايد الاعتراف بمساهمات المزارعين والمجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية في حفظ الموارد الوراثيـة النباتيـة للأغـذيـة والزراعـة وتنميتهـا. وحظيـت مبـادرات مثـل نظم التراث الزراعي، ومعارض التنوع، والتربية التشاركية للنباتات، وبنوك البذور المجتمعية بالدعم في عدد من البلدان. ولكن هذه الجهود غالبًا ما تكون قائمة على المشـاريع وتفتقر إلى الدعم المؤسـسـي المسـتدام، الأمر الذي يقوّض جدواها على المدى الطويل.

وتهدف بعض المبادرات القانونية والمجتمعية إلى حماية المعارف التقليدية ذات الصـــلة بالموارد الوراثيـة النبـاتيـة للأغـذيـة والزراعـة، بمـا في ذلـك من خلال ســـجلات التنوع البيولوجي، والبروتوكولات البيولوجية الثقافية للمجتمعات المحلية، وأحكام قوانين الحصـــول على الموارد وتقاســم منافعها أو القوانين الخاصـــة بالبذور. غير أن العديد من البلدان تفتقر إلى حماية قانونية أو آليات إنفاذ محددة، وغالبًا ما تعتمد جهود التوثيق التي تقودها المجتمعات المحلية على دعم الجهات المانحة. كما أُشـير إلى بعض حالات الاختلاس والقرصـنة البيولوجية، مما يسـلّط الضـوء على الثغرات في التنظيم والمساءلة.

وتبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود لضـمان التقاسـم العادل للمنافع الناشـئة عن اسـتخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ولا تزال التحديات، مثل المعايير التقييدية لاعتماد البذور، والتمويل المحدود وغير المتسـق، والتنسـيق المؤسـسـي غير الكافي، تعيق تحقيق أهداف تقاسـم المنافع. ومع ذلك، مُنحت المجتمعات الزراعية في بعض الحالات منافع غير نقدية، بما في ذلك دعم الحفظ في المزرعة وبناء القدرات وتحسين الوصول إلى الأسواق.

وتشـــهد مشـــاركة المزارعين في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بحفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واسـتخدامها المسـتدام تحسـنًا، وإن كان بطيئًا. وتوجد في بعض البلدان هياكل ومنصات حوكمة تشاركية لإشراك المزارعين، مثل بنوك البذور المجتمعية والاتحادات التي تمثّل مصـالح المزارعين في منتديات السـياسـات الوطنية، ولكنها غالبًا ما تفتقر إلى الوضـع القانوني أو النفوذ. وتقيّد أوجه عدم المساواة المتعلقة بالمنظور الجنساني، بما في ذلك محدودية وصول النساء إلى الأراضي والموارد وحيّزات اتخاذ القرار، المشاركة الفعّالة.

ولا تعترف العديد من القوانين الوطنية بحقوق المزارعين في حفظ البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها، وفي الحالات التي تحظى فيها بالاعتراف، غالبًا ما يكون تطبيقها العملي مقيدًا بسـياسـات تعطي الأولوية لنظم البذور الرسـمية. وفي حين أن بعض البلدان تعترف جزئيًا أو تهيئ مسـاحة تنظيمية لنظم البذور التي يديرها المزارعون، إلا أن هذه التدابير تعتبر محدودة النطاق والفعالية. ولا تزال شبكات تبادل البذور غير الرسمية تؤدي دورًا حاسمًا في حفظ التنوع البيولوجي الزراعي وضمان الوصول إلى البذور، لا سيما في المناطق النائية. غير أن هذه الممارسات غالبًا ما تجري في ســياق قانوني مبهم، مما يُعرّض المزارعين لعقوبات محتملة، لا ســيما بموجب قوانين البذور التي تقيّد بيع أو تبادل الأصناف غير المعتمدة.

آسيا

اتخذت البلدان في آسيا مجموعة من التدابير لتعزيز الاعتراف بحقوق المزارعين وحمايتها ولكن نطاق هذه الجهود وفعاليتها يتفاوتان بين بلدان الإقليم. وتتميز الهند باعتمادها أحد أكثر القوانين شمولًا بشأن حقوق المزارعين في العالم، حيث يغطي حقوق المزارعين في حفظ البذور واستخدامها وتبادلها وبيعها، وحماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتوفير آليات لتقاسم المنافع من خلال صندوق وطني للجينات. وفي مناطق أخرى، اتبعت البلدان نهجًا أكثر تجزئة، حيث دمجت أحكام حقوق المزارعين ضمن أطر أوسع للزراعة أو التنوع البيولوجي أو الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، مع قدر محدود من الاتساق القانوني أو المؤسسي.

ويتم الترويج للاعتراف بإسهامات المزارعين في حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام في العديد من البلدان من خلال الجوائز الوطنية ونظم التقدير، ومعارض التنوع البيولوجي والمبادرات المجتمعية والتشاركية. غير أن العديد من هذه المبادرات لا تزال موجهة بالمشاريع وتفتقر إلى الدعم السياساتي أو المالي الطويل الأجل، مما يحدّ من استدامتها وأثرها الأوسع. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا هامًا، لكنها تواجه قيودًا على الموارد وقيودًا مؤسسية.

وتُبذل جهود قانونية ومجتمعية لحماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك قوانين التنوع البيولوجي، وتشريعات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها، والسجلات المجتمعية للتنوع البيولوجي. ومع ذلك، لا يزال تآكل الممارسات التقليدية، مدفوعًا بالتحديث وضعف إنفاذ السياسات ومحدودية الوعي، يفرض تحديات.

وفي ما يتعلق بتقاسم المنافع، اعتُمدت أطر قانونية متوافقة مع المعاهدة الدولية وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا)[1] في بعض البلدان، إلا أن ممارسات تقاسم المنافع الفعلية لم تتبلور بعد بشكل كاف. وأدّت المنافع غير النقدية، مثل بنوك البذور المجتمعية، والتربية التشاركية، وتعزيز الوصول إلى موارد وراثية نباتية متنوعة للأغذية والزراعة، وبناء القدرات، والوصول إلى الأسواق، إلى آثار محلية إيجابية، ولكنها غالبًا ما تعتمد على التمويل الخارجي وتبقى محدودة النطاق. ولا يزال تقاسم المنافع النقدية نادرًا، مع وجود عدد قليل فقط من النماذج الفعّالة، لا سيما في الهند.

وتعترف الاستراتيجيات أو المؤسسات الوطنية في بعض البلدان بمشاركة المزارعين في عمليات اتخاذ القرار، إلا أن التأثير الفعلي لا يزال محدودًا بسبب نقص التمويل المستدام والتوعية والنُهج الشاملة للمنظور الجنساني. وتوجد مبادرات تتضمن اجتماعات تشاورية ومعارض للبذور ومنصات محلية، ولكنها غالبًا ما تعتمد على قيادة المجتمع المدني والمشاركة غير الرسمية.

ويتم الاعتراف بحقوق المزارعين في حفظ البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها في عدد محدود من البلدان. وحتى في حالة وجود أحكام قانونية، فإن الأطر التنظيمية التي تعطي الأفضلية لنظم البذور الرسمية، وعمليات التسجيل المعقدة، والنظم التقييدية للملكية الفكرية، غالبًا ما تقيّد ممارسات المزارعين في مجال البذور. ولا تزال شبكات تبادل البذور غير الرسمية

[1] إن بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، هو اتفاقية دولية تهدف إلى تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية على نحو عادل ومنصف. انظر الرابط www.cbd.int/abs/default.shtml.

وبنوك البذور المجتمعية تؤدي دورًا حيويًا في الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي على المستوى الشعبي، ولكنها تعمل في سياق يطغى عليه عدم اليقين القانوني، وفي بعض الحالات، واجه المزارعون ملاحقة قضائية بسبب أنشطتهم المتعلقة بالبذور.

أوروبا

بذلت البلدان الأوروبية جهودًا كبيرة لتعزيز الاعتراف بحقوق المزارعين وإعمالها. واستحدثت بعض البلدان أطرًا قانونية وسياسات ومبادرات موجهة بالمجتمع المحلي تدعم إسهامات المزارعين في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية وحماية المعارف التقليدية.

ويتزايد الوعي عبر الإقليم بالدور الحيوي الذي يؤديه المزارعون في الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي. وقد أدمجت بعض البلدان أحكام حقوق المزارعين في سياسات التنوع البيولوجي والتنمية الزراعية والريفية. وتسلّط مبادرات مثل الجوائز ونظم التقدير ودعم شبكات البذور الضوء على الجهود الوطنية الرامية إلى الاعتراف بإسهامات المزارعين في الحفظ وتحفيزها. غير أن هذه المبادرات لا تزال محدودة من حيث العدد والنطاق، وغالبًا ما لا تساهم الجهود العامة الطويلة الأجل في استدامتها.

كما تحظى حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة باهتمام متزايد. واعتمدت البلدان تدابير لتوثيق وحفظ المعارف المرتبطة بالأصناف المحلية والممارسات التقليدية، وجرى ذلك غالبًا من خلال قوائم الجرد الوطنية والسجلات المجتمعية للتنوع البيولوجي والفعاليات الثقافية. ومع ذلك، فإن المعارف التقليدية لا تزال معرضة لخطر التهميش، لا سيما في ظل السياسات الزراعية الحديثة التي تعطي الأولوية للنُهج الموحَدة على حساب عمليات التكيف المحلية وبسبب نقص قنوات التجهيز والتسويق.

ويجري دمج آليات تقاسم المنافع تدريجيًا في الأطر القانونية والسياساتية الوطنية. ويتم الترويج للمنافع غير النقدية – مثل دعم الحفظ في المزرعة، والحصول على الموارد الوراثية، وبرامج التربية التشاركية – في بعض البلدان. ولكن غالبًا ما تعاني جهود الحفظ في المزرعة وفي المواقع الطبيعية من نقص الموارد، وتعتمد على مبادرات طوعية من دون دعم مؤسسي طويل الأجل. وأثبتت الحوافز المالية من خلال المخططات الزراعية البيئية وبرامج الحفظ المحددة الأهداف فعاليتها في بعض الحالات، ولكنها لا تغطي بعد كامل نطاق النظم الزراعية أو الأصناف التقليدية المعرضة للخطر.

وتم إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المزارعين في عمليات اتخاذ القرار في العديد من البلدان الأوروبية من خلال المجالس الاستشارية واللجان الفنية وآليات التشاور. وتساعد هذه المنصات على ضمان مراعاة وجهات نظر المزارعين في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. كما ساهم تزايد تنظيم المزارعين ضمن شبكات وجمعيات في إبراز صورتهم وقدرتهم على الانخراط مع صانعي السياسات. وتوفر المشاورات العامة آلية أخرى للمزارعين للتأثير على تطوير السياسات والقوانين.

وتعترف بعض البلدان بحقوق المزارعين في حفظ البذور المحفوظة في مزارعهم واستخدامها وتبادلها وبيعها. ويسّرت الإجراءات المبسطة لتسجيل الحفظ، وأصناف "الهواة"، وغيرها من الأصناف المُكيّفة محليًا أو التقليدية استخدام البذور التقليدية وتسويقها في بعض السياقات. ومع ذلك، لا يزال تحقيق التوازن بين حقوق المزارعين وحقوق مربي النباتات، والتعامل مع الأطر

التنظيمية المعقدة، يفرض تحديات، لا سيما بالنسبة إلى صغار المزارعين والمزارعين التقليديين في بعض البلدان.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

اتخذ إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تدابير قانونية وسياساتية وشعبية هامة للاعتراف بحقوق المزارعين والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وحمايتها وتعزيزها وإعمالها.

وأدرجت عدة بلدان حقوق المزارعين في دساتيرها وقوانينها الوطنية، واعترفت صراحة بالدور الأساسي للمزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وتربط الأطر القانونية، بما في ذلك المراسيم البلدية، في كثير من الأحيان حماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بأهداف أوسع نطاقًا تتمثّل في السيادة الغذائية والاستدامة البيئية والتنمية الريفية. وتم الترويج على نطاق واسع للنُهج التي تركّز على المزارعين وتستند إلى المبادرات المجتمعية، مثل معارض التنوع البيولوجي الزراعي، وشبكات البذور، والتربية التشاركية للنباتات، ومخازن البذور، وبنوك البذور المجتمعية، وعمليات التبادل بين المزارعين.

وتعتبر حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من المجالات التي تم التركيز عليها بشكل خاص. واعتمدت العديد من البلدان تدابير قانونية تحمي حقوق الملكية الفكرية الجماعية، وتنظم الوصول إلى الموارد الوراثية، وتضمن تقاسمًا عادلًا ومنصفًا للمنافع مع المجتمعات المحلية.

وبالإضافة إلى التشريعات الرسمية، تساهم الجهود المبذولة لتوثيق غنى التنوع البيولوجي الزراعي وإحياء الممارسات التقليدية المستدامة من خلال الفهارس، والفعاليات الثقافية، والبرامج التعليمية والابتكارات في نظم البذور التي يديرها المزارعون، مثل التربية التشاركية للنباتات، في تحقيق التكامل بين المعرفة المتوارثة والمعرفة التقليدية والمعرفة العلمية.

وأُشير إلى دعم الزراعة المستدامة، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية، كوسيلة لدمج الحفظ في المزرعة مع الأنشطة الإنتاجية. ولم تساهم هذه المبادرات في الحفاظ على المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة فحسب، بل عززت أيضًا قدرة المجتمعات الزراعية المحلية على التكيف في مواجهة تغير المناخ. ولكنّ تآكل هذه المعارف التقليدية بسبب الهجرة الحضرية والممارسات الزراعية المتعارف عليها يزيد الجهود تعقيدًا.

ويجري في بعض البلدان إدماج آليات تقاسم المنافع، النقدية وغير النقدية على حدّ سواء، بشكل جيد في الاستراتيجيات الوطنية. ووضعت البلدان سياسات تدعم المزارعين من خلال بناء القدرات، والبحوث التشاركية، والحصول على موارد وراثية متنوعة. وأتاحت مبادرات مثل مخططات ضمان الحد الأدنى لأسعار المنتجات المجتمعية للتنوع البيولوجي، وسلاسل الإنتاج المنظمة، والتمويل التنافسي لحفظ التنوع البيولوجي الزراعي، فرصًا اقتصادية لصغار المزارعين. غير أنه لا تزال هناك تحديات في التنفيذ الكامل لهذه الأطر، لا سيما في ضمان التمويل الكافي والمتسق، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وزيادة وعي المزارعين بحقوقهم.

وتعززت مشاركة المزارعين في عمليات اتخاذ القرار عبر إنشاء منصات متعددة أصحاب المصلحة، ولجان فنية، وهياكل حوكمة قائمة على المجتمع المحلي. ويسّرت هذه الآليات الحوار بين المزارعين وصانعي السياسات والباحثين بشكل يضمن إسماع أصوات المزارعين في وضع

السياسات الزراعية وسياسات التنوع البيولوجي. ويؤكد الاعتراف القانوني بأدوار المزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية والمحلية في عمليات الحوكمة التزام الإقليم بوضع سياسات شاملة.

وتعترف العديد من القوانين الوطنية بحقوق المزارعين في حفظ البذور واستخدامها وتبادلها وبيعها، وتؤدي نظم تبادل البذور الموجهة بالمجتمع المحلي دورًا حيويًا في الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي. غير أن العقبات التنظيمية والحاجة إلى مواءمة النظم التقليدية للبذور مع المعايير الرسمية لاعتمادها لا تزال تفرض تحديات. وتُبذل في العديد من البلدان جهود لإصلاح سياسات البذور والاعتراف بنظم البذور الخاصة بالمزارعين. وجرى الإبلاغ أيضًا عن حالات اختلاس لأنواع محلية من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمعارف التقليدية المرتبطة بها، إلى جانب توسع الزراعة الأحادية واعتماد البذور التجارية، مما أدى إلى استبدال الأصناف المحلية وتآكل التنوع البيولوجي الزراعي. كما لوحظ وجود عوائق مرتبطة بالمنظور الجنساني تحول دون إعمال حقوق المزارعين، بما في ذلك محدودية حصول النساء على الدعم المالي للأنشطة المتعلقة بحفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والبذور واستخدامها المستدام.

الشرق الأدنى

أحرزت بلدان الشرق الأدنى بعض التقدم في الاعتراف بحقوق المزارعين من خلال تطبيق مجموعة متنوعة من التدابير لدعم إسهاماتهم في حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وفي جميع أنحاء الإقليم، تتضمن السياسات الوطنية والقوانين الزراعية واستراتيجيات التنوع البيولوجي بشكل متزايد عناصر تتوافق مع أهداف المعاهدة الدولية. غير أن التنفيذ لا يزال مجزأً وغالبًا ما يعتمد على الدعم القائم على المشاريع.

وفي عدد من الحالات، يتم الاعتراف رسميًا بمساهمات المزارعين من خلال الجوائز والمهرجانات والمبادرات التي تحتفي بحفظ الأصناف التقليدية. وعززت تسمية أصناف المحاصيل الجديدة بأسماء المزارعين المتعاونين وتعيين مواقع التراث الزراعي جهود الاعتراف ورفعت مستوى الوعي العام بالدور الحاسم الذي تؤديه المجتمعات الزراعية. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات لا تزال محدودة النطاق والاستمرارية عبر الإقليم.

وتحظى حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة باهتمام متزايد. ومع أن الاعتراف القانوني المباشر لا يزال محدودًا، إلا أن العديد من البلدان اتخذت تدابير لتوثيق المعارف التقليدية للمزارعين ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وحمايتها. ويشمل ذلك قوانين الملكية الفكرية التي تتضمن أحكامًا تتعلق بالمعارف التقليدية، ومبادرات التوثيق الوطنية، وبرامج الحفظ الموجهة بالمجتمع المحلي. وتؤدي اتحادات المزارعين وشبكات البذور المجتمعية دورًا حاسمًا في الحفاظ على المعرفة وتبادلها، وتُبذل في الوقت ذاته جهود خاصة لإشراك النساء والفئات المهمشة في أنشطة الحفظ. ولكن لا تزال هناك تحديات في ضمان الحماية القانونية الشاملة وتوسيع نطاق هذه الجهود بحيث تتجاوز المشاريع المعزولة.

ويجري تطوير آليات لتقاسم المنافع من خلال قوانين وسياسات وطنية للحصول على الموارد وتقاسم منافعها تتماشى مع بروتوكول ناغويا. وفي حين سنّت بعض البلدان تشريعات مخصصة، تقوم بلدان أخرى بإدماج أحكام تقاسم المنافع في الأطر القائمة للتنوع البيولوجي والتنمية الزراعية. ويتم الترويج في العديد من البلدان للمنافع غير النقدية، مثل دعم الحفظ في المزارع، والحصول على موارد وراثية متنوعة، ومبادرات البحث التشاركي، الأمر الذي يساهم في تحسين نظم البذور

واستراتيجيات التكيف المحلية. وتبنت العديد من البلدان نُهجًا تشاركية في الابتكار والبحث الزراعيين، حيث يشارك المزارعون في اختيار البذور، وتقييم الأصناف، وبرامج التربية. غير أن المشاركة غالبًا ما تقتصر على مشاريع محددة وتفتقر إلى الدعم المؤسسي الطويل الأجل. وبالإضافة إلى التدابير غير النقدية، تقدم العديد من البلدان منافع نقدية للمزارعين من خلال إعانات البذور، والأسعار التفضيلية، وبرامج المشتريات العامة. كما ساهم التمويل الدولي، بما في ذلك من خلال صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية، في تحسين سبل العيش وفرص توليد الدخل، لا سيما لصغار المزارعين وأشدهم ضعفًا.

وتعزّزت مشاركة المزارعين في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بحفظ الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام في عدد من البلدان. وتضم اللجان الوطنية والمنصات المتعددة أصحاب المصلحة بشكل متزايد ممثلين عن المزارعين، مما يضمن مراعاة وجهات نظرهم في وضع السياسات. كما تُتيح هياكل الحوكمة القائمة على المجتمع المحلي والتعاونيات واتحادات المزارعين سبلًا للمشاركة، لا سيما في إدارة نظم البذور ومبادرات حفظ التنوع البيولوجي.

ويتم الاعتراف بحقوق المزارعين في حفظ البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها بدرجات متفاوتة عبر الإقليم. وفي حين تركّز قوانين البذور في العديد من البلدان بشكل أساسي على تنظيم الأسواق الرسمية للبذور وحماية حقوق المُربّين، سعت بعض المبادرات إلى دعم النظم التقليدية للبذور. وتساعد برامج إكثار البذور وتسجيل الأصناف المحلية وعمليات تبادل البذور على مستوى المجتمع المحلي في الحفاظ على ممارسات المزارعين. ومع ذلك، فإن الأطر القانونية الشاملة التي تحمي هذه الحقوق بشكل صريح غير موجودة عمومًا ولا تزال الحواجز التنظيمية تفرض تحديات أمام صغار المزارعين المنخرطين في الممارسات التقليدية لحفظ البذور وتبادلها.

أمريكا الشمالية

في أمريكا الشمالية، طبّقت كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التدابير التي تتطرق إلى حقوق المزارعين. ويُعدّ الاعتراف بمساهمات المزارعين ومجتمعات الشعوب الأصلية في حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة جزءًا لا يتجزأ من الأطر القانونية والسياسية للإقليم. وفي كندا، يُستكمل الاعتراف الدستوري بحقوق الشعوب الأصلية بسياسات تدعم مبادرات الحفظ التي تقودها الشعوب الأصلية. وتجسّد برامج مثل تمويل دعم الحفظ الذي تقوده الشعوب الأصلية ومبادرة الزراعة والنظم الغذائية الأصلية هذا الالتزام، وهي تعزز الشراكات بين مجتمعات الشعوب الأصلية والباحثين والمؤسسات الحكومية. وبالمثل، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية آليات تقرّ بالمعارف الأصلية وبإشراف الشعوب الأصلية على الأراضي وتحميها من خلال مبادرات مثل برنامج تسهيل الحفظ الزراعي.

ويعزز كلا البلدين بشكل فاعل حماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ففي كندا، عزز اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في القانون المحلي الالتزامات بحماية المعارف التقليدية وضمان إدماجها في استراتيجيات حفظ التنوع البيولوجي. وفي الوقت الذي تواصل فيه الآليات القانونية تطورها، تركّز السياسات الوطنية على مشاركة الشعوب الأصلية في الحوكمة البيئية وفي دمج الممارسات التقليدية في إدارة الموارد. وفي

الولايات المتحدة الأمريكية، تيسّر السياسات الفيدرالية والمشاورات على مستوى الوكالات مع المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية حماية المعارف التقليدية، ما يضمن استنارة جهود إدارة الأراضي وحفظها بالمعارف التقليدية.

ويتم تطبيق تقاسم المنافع في أمريكا الشمالية بشكل رئيسي من خلال الاستثمارات العامة في البحوث، وتمويل حفظ الموارد، والتعاون الفني. وتضمن المبادرات الداعمة للتربية التشاركية للنباتات، وشبكات حفظ البذور، وقيادة الشعوب الأصلية في مجال الحفظ، استفادة المزارعين والمجتمعات المحلية من الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وفي حين أن الأطر القانونية المحددة لتقاسم المنافع لا تزال قيد التطوير، إلا أن المنافع غير المالية، مثل الوصول إلى المادة الوراثية، وبناء القدرات، والبحوث التعاونية، تعتبر راسخة. ويعزز مكتب الدعم والتوعية للشعوب الأصلية في كندا، إلى جانب مبادرات مثل مختبرات الأحياء الزراعية، التعاون بين مجتمعات الشعوب الأصلية والباحثين، ما يعزز ممارسات الحفظ والاستخدام المستدام. كما تؤدي برامج تبادل البذور ومبادرات التربية التشاركية الموجهة بالمجتمع المحلي دورًا حيويًا في تعزيز نظم البذور المحلية.

وتيسّر اللجان الاستشارية، وهياكل الحوكمة التشاركية، ومبادرات البحوث التي يقودها المجتمع المحلي مشاركة المزارعين والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في عمليات اتخاذ القرار. وفي كندا، تضمن هيئات مثل اللجنة الاستشارية بموجب قانون حقوق مربي النباتات، بالإضافة إلى العديد من المشاريع القائمة على المجتمع المحلي، مراعاة وجهات نظر المزارعين في وضع السياسات. وبالمثل، توفّر هيئات في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل مجلس حماية الأصناف النباتية ولجان المادة الوراثية للمحاصيل، منصات لمشاركة المزارعين.

وهناك اعتراف في كلا البلدين بحقوق حفظ البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها، وإن كان ذلك ضمن أطر تنظيمية توازن بين هذه الحقوق ومعايير جودة البذور وحماية الملكية الفكرية. وفي كندا، تعترف الاستثناءات الواردة في قانون البذور وقانون حقوق مربي النباتات ببعض الممارسات التقليدية، وتحافظ في الوقت ذاته على معايير صحة النبات وسلامة الأسواق. وتتبع الولايات المتحدة الأمريكية نهجًا مشابهًا، حيث تسمح باستخدام البذور المحفوظة في المزارع بشروط محددة.

جنوب غرب المحيط الهادئ

في جنوب غرب المحيط الهادئ، تنخرط بلدان الإقليم تدريجيًا في تعزيز حقوق المزارعين وحمايتها. ورغم تنوع السياقات والقدرات الوطنية، يعكس عدد من المبادرات اعترافًا متزايدًا بدور المزارعين والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية في حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. ومع ذلك، لا يزال الاعتراف القانوني بهذه الحقوق محدودًا في جميع أنحاء الإقليم.

وتنعكس عناصر حقوق المزارعين في سياسات البيئة والتنوع البيولوجي والزراعة الأوسع نطاقًا. وفي أستراليا، أُنشئت مناطق محمية للشعوب الأصلية تدعم قيام مجتمعات الشعوب الأصلية بالإدارة الطوعية للأراضي التي تدمج المعارف التقليدية والعلمية للحفاظ على الأقارب البرية للمحاصيل في مواقعها الطبيعية. كما نُفذت مشاريع موجهة بالمجتمع المحلي، مثل مبادرات التربية التشاركية للنباتات، مما عزز الاعتراف بإسهامات المزارعين وروّج للتنوع الوراثي في المزرعة.

وتشـهد جهود حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تطورًا مستمرًا. وعلى الرغم من محدودية التشريعات المخصصة، إلا أن العديد من البلدان تُدمج حماية المعارف التقليدية ضمن استراتيجيات أوسع نطاقًا لحفظ التنوع البيولوجي. وتُمكّن الآليات الرسمية، مثل المناطق المحمية للشعوب الأصلية، المجتمعات المحلية من إدارة أراضيها ومواردها، مما يضمن الحفاظ على الممارسات التقليدية. وبالتوازي مع ذلك، تُعدّ المبادرات القائمة على المجتمع المحلي التي غالبًا ما تحظى بالدعم من شراكات دولية، ذات أهمية بالغة لتوثيق المعارف المحلية وحفظها، لا سيما في قطاع الأغذية المحلية. غير أن معظم البلدان تفتقر إلى أطر قانونية محددة لحماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ولا يزال الدعم المقدم مجزأً.

وتتطور تدابير تقاسم المنافع في الإقليم من خلال سياسات الحصول على الموارد وتقاسم منافعها. وفي حين أن الأطر القانونية القابلة للإنفاذ لا تزال في طور البلورة، صاغت بعض البلدان سياسات وطنية تسعى إلى تفعيل تقاسم المنافع المرتبط باستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وتيسّر المشاركة في النظام المتعدد الأطراف التابع للمعاهدة الدولية الحصول على الموارد الوراثية، حيث يتم توزيع مجموعات بنوك الجينات بموجب الاتفاق الموحّد لنقل المواد. ومع ذلك، لا توجد سوى آليات قليلة لضمان تقاسم المنافع بشكل عادل مع المزارعين والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية.

وتحظى جهود الحفظ في المزارع وفي المواقع الطبيعية بالدعم من خلال الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي ومشاريع صندوق تقاسم المنافع. وتُمكّن المناطق المحمية للشعوب الأصلية ونظم المحميات الوطنية المجتمعات المحلية من المشاركة بشكل فاعل في حفظ الموارد من خلال دمج الإشراف التقليدي مع أهداف الحفظ الرسمية. وتجسّد مبادرات مثل شبكة مُنقذي البذور، وحملات حفظ أنواع الموز البري بقيادة المزارعين، المشاركة الشعبية. ومع ذلك، يميل تركيز البرامج الوطنية في سياقات عديدة إلى تكييف المحاصيل مع التغير البيئي، ويحدث ذلك أحيانًا على حساب حفظ الأصناف التقليدية ونظم البذور المتنوعة، ولا يزال دعم المبادرات التي يقودها المزارعون محدودًا. وتحظى جهود بناء القدرات والتوعية بأولوية متزايدة. وتشمل المبادرات المدمجة ضمن المناطق المحمية للشعوب الأصلية برامج تعليمية وتدريبية تعزز قدرات الحفظ المحلية. وتروّج حلقات العمل وخدمات الإرشاد التي تقودها الحكومات لتقنيات حفظ البذور واستخدام الأصناف التقليدية.

وتشهد مشاركة المزارعين في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تحسنًا تدريجيًا، مع أن الآليات الرسمية لا تزال محدودة. ففي أحد البلدان، توفر المناطق المحمية للشعوب الأصلية منصة لاتخاذ قرارات إدارية بقيادة المجتمع المحلي. وفي أماكن أخرى، تتيح مشاورات أصحاب المصلحة بشأن سياسات البذور والحصول على الموارد وتقاسم منافعها فرصًا لمشاركة أوسع، إلا أن الآليات المؤسسية للمشاركة المباشرة للمزارعين لم تتبلور بعد بشكل كاف. وبشكل عام، لم تقم سوى بلدان قليلة بإنشاء منصات رسمية تُشرك المزارعين باستمرار في عملية اتخاذ القرار على المستوى الوطني.

وتفتقر حقوق المزارعين في حفظ البذور المحفوظة في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها إلى حماية قانونية صريحة في جميع أنحاء الإقليم. وفي حين تستمر الممارسات التقليدية لحفظ البذور

من خلال شبكات غير رسمية، إلا أنها لا تحظى بالاعتراف الرسمي أو بحماية التشريعات الوطنية. وفي أستراليا، توفر تشريعات حقوق مربي النباتات استثناءات معينة تسمح للمزارعين بتكييف وإكثار البذور المحفوظة في المزارع، الأمر الذي يقدم دعمًا جزئيًا للممارسات التقليدية. ومع ذلك، لم توضع بعد سياسات شاملة تدعم نظم بذور المزارعين، وغالبًا ما يواجه صغار المزارعين عوائق تنظيمية واقتصادية، بالإضافة إلى محدودية الدعم المؤسسي للحفاظ على الأصناف التقليدية.